التعليم الجامعي للمرأة العربية
(التحديات والحلول)

أ.م.د.شيماء عادل فاضل

كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة...

العلم والعالم كلاهما في سباق مع الزمن في عصر تتوافر فيه القوة المعرفية والفكرية وتتلاطم فيه اقتصاديات العالم، اذ اصبحت المعرفة الاقتصادية والإنسانية استثمارا غدا لمن يمتلك مهارة البحث العلمي وثقافة الابداع بمعطياتها ومفرداتها كي يضمن معطيات الحضارة العلمية والفكرية والاجتماعية والتربوية والتقنية.

ان الابداع سمة انسانية تعكس حالة من الارتقاء الذهني تجعل التفكير اكثر قدرة على تحدي المألوف ومجاوزته للفضاءات العلمية التي تعد بمثابة مراكز لتوليد المعرفة.

ان التعليم الاداة الاساسية والضرورية لتنمية واستثمار الموارد البشرية، لذا اصبح يمثل العنصر الاساسي والضروري لعصر مجتمع المعرفة والعالم تتزايد فيه درجة المنافسة وتظهر فيه الابتكارات والتطوير في ميادين المنافسة الدولية التي تعتمد على دقة المعلومات وسرعة الحصول عليها.

كما ان قضايا تعليم المرأة اصبحت تتصدر موقعا متقدما في اولويات المجتمع العربي في المرحلة التاريخية المعاصرة، ومن اكثر الموضوعات جدلا بين التيارات الثقافية المتباينة داخل المجتمع الواحد، ومرده بالتأكيد تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وموجات التحرر الفكري والإنساني التي يشهدها العالم بأسره تحت تاثير العولمة وما يرتبط بها من تحولات هيكلية.

ولذلك تمثلت اهداف البحث وكالأتي:

- دراسة واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية.
- ابراز اهم المشاكل التي يتعرض لها التعليم الجامعي للمرأة في بلداننا العربية.
- اقتراح سبل لتطوير التعليم الجامعي للمرأة العربية.

ولذلك تمثلت فروض البحث:

- التعليم العربي في الوقت الراهن هو دون المستوى المطلوب لتحقيق التقدم العلمي المنشود وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ان تطور حق التعليم للمرأة ارتبط ارتباطا مباشرا بتطور المجتمعات في نظرتها للمراة.

ونظرا لشمولية البحث تم الاعتماد على اكثر من منهج علمي، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي النظمي لدراسة ابرز المشاكل التي تتعرض لها المراة العربية في تعليمها الجامعي في المبحث الاول منه، اما في المبحث الثاني فقد تم الاعتماد على المنهج المستقبلي بغية طرح افكار مستقبلية تطويرية تفيد التعليم الجامعي للمراة العربية.

اما الخاتمة فجاءت ملخصا للبحث مع عدد من الاستنتاجات و التوصيات عسى ان تنفع القارىء الكريم والمرأة العربية على وجه الخصوص.

تمهيد
نشأة التعليم الجامعي في البلدان العربية

اتسمت بدايات التعليم الجامعي في البلاد العربية بصيغة مدارس عليا أو كليات فنية أو أدبية، وكان النمط الذي وجدت به الجامعات موحداً بانضمام كليتين أو أكثر كنواة للجامعة وهذا يعني ان التعليم الجامعي في البلدان العربية حديث العهد وستستغرق مؤسسات التعليم الجامعي وقتاً حتى تجود دورها المعرفي.

ففي مصر أنشأت وزارة التعليم الجامعي في عام ١٩٦١ وكان من نتيجة ذلك أن شهد التعليم الجامعي توسعاً كبيراً وبدأت الجامعات في الانتشار في الأقاليم المختلفة.

وتختص وزارة التعليم الجامعي بوضع سياسة التعليم الجامعي والخطط الاستراتيجية والمشروعات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، وتقديم الوسائل التي تؤدي إلى نشر التعليم الجامعي في ضوء احتياجات البلاد الحالية والمستقبلية ووضع الوسائل المؤدية لتوثيق العلاقة بين الجامعات والمعاهد والكليات الجامعية أما في الاردن فقد استحدثت وزارة التعليم الجامعي والبحث العلمي عام ١٩٨٥ لتنظيم قطاع التعليم الجامعي في المملكة الأردنية الهاشمية وتطويره من حيث المستوى والمحتوى وتحديثه باستمرار في توفير البيئة الاكاديمية الملائمة للبحث العلمي في مجالات علمية مختلفة.واستحدثت وزارة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥ لكي تشرف على جامعات المملكة.

وهناك كليات أخرى تحت إشراف وزارة المعارف وأخرى تابعة لوزارة الصحة وكذلك توجد كليات تقنية تابعة للمؤسسات العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وقد أسس

مجلس التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية وكان السلطة العليا المسئولة في شؤون التعليم[١].

وقد مر التعليم الجامعي في العراق بمراحل منها كان اولها مرحلة النشأة وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية الخلافة العباسية في بغداد وانتهت بسقوط بغداد بيد التتار عام ١٢٥٨م، وتمثل التعليم بالمسجد الجامع بالبصرة وقد تلتها مرحلة الجمود والتخلف وتردي نوعية التعليم ومخرجاته وتدهورت الثقافة بعد سقوط بغداد واستمرت حتى حكم الاتراك والمماليك والعثمانيين وحتى أواخر القرن التاسع عشر، ثم جاءت المرحلة التي تمثل التاريخ الفعلي للتعليم الجامعي في العراق في بداية القرن الماضي، اذ أسست كلية الحقوق عام ١٩٠٨، أما تأسيس وزارة التعليم الجامعي فقد كان في عام ١٩٧٤[٢].

أما التعليم الجامعي في اليمن فهو حديث العهد، فمعظم الجامعات أسست بعد عام ١٩٩٥ حيث أن مناهج التعليم لا تواكب التطور المعرفي والثورة المعلوماتية، فضلاً عن النقص في إمكانيات مكتبات الجامعات وغياب الاستقلال المالي والإداري وغياب سياسة عامة للبحث العلمي وضعف التنسيق بين مؤسساته مع قلة الإنتاج العلمي.

وقد بدأت الحياة الجامعية العربية كمراكز رئيسة متمثلة بالجامع الأزهر الذي انشئ في ٩٧٠ م في القاهرة وجامعتي الزيتونة والقيروان في تونس والقسطنطينية والجامعة المستنصرية في العراق عام ١٢٣٣ ميلادي و جامعة القاهرة التي انطلقت كجامعة اهلية عام ١٩٠٨ م وعدت أول جامعة اهلية عربية في العصر الحديث، والتي تحولت إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ م وقبلها أنشئت جامعة الجزائر عام ١٩٠٩ ومن ثم الجامعة السورية (جامعة دمشق حاليا) عام ١٩٢٣ م، وجامعة عمان في الاردن عام ١٩٦٢ وجامعة صنعاء مؤخرا عام ١٩٧٠، وهناك جامعات غير عربية في البلدان العربية ومنها الجامعة الأمريكية في بيروت وأخرى في القاهرة والجامعة اليسوعية في بيروت[٣].

وفي المملكة العربية السعودية بدأ تاريخ إنشاء أول جامعة وهي جامعة الملك سعود في الرياض في عام ١٩٥٧ تبعها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٩٦٠ وجامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٩٦٨ وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٩٧٤ وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران في المنطقة الشرقية

عام ١٩٧٥ وجامعة الملك فيصل بالاحساء عام ١٩٨٠ وجامعة أم القرى في مكة المكرمة حوالي عام ١٩٨١ وجامعة الملك خالد في (أبها) بمنطقة (عسير) عام ١٩٩٨.

أما في سوريا فقد شهد قطاع لتعليم الجامعي خلال السنوات الأخيرة سلسلة إصلاحات لغرض السماح بتأسيس جامعات أهلية بهدف إشراك المجتمع في التعليم الجامعي وبات في سوريا حالياً ثماني جامعات أهلية، وبلغ الأنفاق الأستثماري على التعليم الجامعي نحو ١٥٠ مليون دولار من أصل إجمالي الموازنة السنوية البالغة ١١ بليون دولار ولا يتجاوز للبحث العلمي الـ ٣,٨ مليون دولار(٤).

ورغم نماء أعداد الجامعات العربية بشك متسارع متخذة حاجات الكم وتلبية خريجي التعليم الثانوي، الا ان العديد من الجامعات بدأت يتسم نظامها التعليمي بروح التقليد للجامعات الغربية، وفي عدة امور، ولم يتمكن العديد منها من تشكيل القيم والتقاليد الخاصة بها، لاسيما في مجال التدريب، اذ ركزت كافة ثقلها على التدريس على حساب البحث العلمي(٥).

فضلا عن تأثرها بأساتذتها الذين تأثروا بدورهم بالجامعات التي درسوا فيها معتمدين على المحاكاة كأسلوب علمي في نقل المعارف، دون محاولة القيام بتطويرها وتطويعها بما يتلاءم ومجتمعاتهم.

المبحث الأول
آثار مشاكل التعليم الجامعي على المرأة العربية

أثبتت التجارب المختلفة، ان اهمية الدور الذي يؤدية التعليم الجامعي بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي يتضاعف اهمية وبالاخص للبلدان العربية، الا ان المؤشرات التعليمية للبلدان العربية توضح ان الاهتمام بهذا الموضوع في المجتمعات اعلاه لا ترقى الى مستويات التنمية اذ ما اخذ في الحسبان مقدار التدهور في الاوضاع التعليمية بحوانبها المختلفة الكمية والنوعية والهيكلية والمؤسساتية.

وعليه سنحاول استعراض اهم المشاكل التي يتعرض إليها التعليم الجامعي وآثاره على المرأة العربية التي أصبحت في زماننا هذا تعاني من أزمات ناتجة عن الأفكار التي يبثها اصحاب العقائد الهدامة ازمات في عالم السلوك والاخلاق والتربية والتعليم، ولآجلة

يصبح من الصعب على المراة في عصرنا الحاضر ان تنمو من هذا الواقع المرير بدون تشخيصها للمشاكل تشخيصا دقيقا لكي تستطيع صيانة حقوقها وإزالة جميع فنون الاضطهاد والغبن التي توجه ضدها، ومن بينها:

١. تعرض المرأة لكثير من إشكال العنف سواء في الشارع أو في وسائل الإعلام او في البيت، وقضية العنف ضد المرأة كإحدى القضايا المتجددة تبرز في الوقت الحاضر بشكل كبير، اذ تكشف الاحصائيات الدولية عن تعرض واحدة من بين كل اربع نساء للعنف من قبل الرجل[٦]، ومن بين الدراسات الاستطلاعية حول العنف، الدراسة الاستطلاعية العراقية التي أقامت بها منظمة غير حكومية[٧] حول حالات العنف التي تتعرض لها المراة الجامعية والطالبة الجامعية في العراق لعام ٢٠١٢، وهذه الدراسة كانت على شكل مسح ميداني شمل ٢٥٠٠ امراة في العراق، واظهرت النتائج ان ٨٦,٨% من مجموع النساء المستهدفات تعرضن للعنف، اذ يشكل الاهل المصدر الاول له بنسبة ٥٢%، فيما جاء المجتمع بالمرتبة الثانية وبنسبة ٤٧,٩٥%، يليه الزوج وبنسبة ٢٨,٦%، ان مصادر العنف ضد المرأة تتمحور حول الرجل «سواء اكان الاب، الاخ، الزوج، الزميل في العمل، الهيئة التدريسية الجامعية، المجتمع»[٨].

اما الدراسة الاستطلاعية الاخرى قامت بها وحدة الابحاث التابع لبرنامج غزة للصحة النفسية والمبينة في الجدول المرقم (١).

الجدول المرقم (١)

الاحصائيات الخاصة حول العنف ضد المراة للفترة من (١٩٩٦ – ايلول ٢٠٠٣) في فلسطين

الزمن	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	ايلول ٢٠٠٣
انتحار	–	٢	٤	٢	٢	١	٤	٣
محاولة انتحار	٢٢	٥٥	٥٩	٤٠	٢٩	٤٢	٥٢	٦٩
اغتصاب								٩
محاولة اغتصاب								١٢

قتل	١٠	٨	٨	٤	٧	١٠	٩	٧
محاولة قتل	٤	٨	٤	٢	١	١	٤	٨
ارتكاب فعل مخل للحياء	٢١	٦٠	٥٤	٣٩	٢٨	٤٣	٦٢	١٠٣
تشويه	٦	١	١١	٢٤	٦	٤٠	٦٩	٨٧

مصدر الجدول: احمد جابر، المراة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢١)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥/١١)، ص١٣٩.

كما عقدت بهذا الخصوص العديد من الندوات شارك فيها قضاة ومحامون ومهتمون، ودرست فيها القوانين المتعلقة وتعديلاتها المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة واثارها السلبية المتنوعة، الا ان رغم ذلك لازال مجتمعنا العربي يفتقد للاليه حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة.

٢. نسبة الانفاق على التعليم بلداننا العربية ضئيلة مقارنة بالنسبة لدول العالم الاخرى، اذ سجلت ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٢ بمقدار ٠,٠٢%، والاقطار العربية التي سجلت تراجعا في الانفاق على التعليم هي الجزائر والعراق والمغرب، ويفسر هذا الصعوبات المالية اوعدم اكتمال انجاز البنى التحتية والهياكل الارتكازية في مجال التعليم او بسبب الانفاق العسكري لمواجهة الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية[٩] انظر الجدول المرقم (٢).

الجدول المرقم (٢)

نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية مقارنه بالدول الأخرى

نسبة الإنفاق	الدولة
٣,١	اليابان
٢,٨	امريكا
٢,٨	المانيا

فرنسا	٢,٤
كندا	١,٤
مصر	٠,٣٤
الاردن	٠,٢٨
الكويت	٠,٢٢
السعودية	٠,١١
سوريا	٠,١١
اليمن	٠,٠٠٥

مصدر الجدول: بدر سعيد علي الاغبري، واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١/ ٢٠٠٤)، ص١٢٠

أو قد يكون انعزال البحث العلمي في الجامعات العربية عن القطاع الخاص، مما يجعل البحث العلمي يعتمد على ما يخصص للبحث العلمي في موازنات جامعته وهو ضئيل جدا، وبحسب تقرير المعرفة لعام ٢٠٠٩ فانه يندر ان يتجاوز النشاط البحثي الفعلي لعضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية واغلب الجامعات الخاصة بين ٥-١٠% من مهامه الاكاديمية، بينما يمثل ٣٥%-٥٠% من تلك المهام في الجامعات الاوربية والاميركية، اذ يعد ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات على جدوى التعليم العالي وفاعلية دور الاستاذ الجامعي(١٠).

والجدولين (٣) و(٤) يوضحان منشورات البحث العلمي في البلدان العربية، وناتج البحث والتطوير في تلك البلدان ومقارنته بالبلدان الصناعية.

الجدول المرقم (٣)

منشورات البحث العلمي في الدول العربية

عدد المنشورات	الدولة
١٨٣	الجزائر
٥٥	البحرين
١٩٢٦	مصر

العراق	٢٧٨
الاردن	٢٤٣
الكويت	٦١٩
لبنان	٤٦
ليبيا	٥٧
موريتانيا	٢
المغرب	١٩٢
سلطنة عمان	٤٣
فلسطين	٨
قطر	٣٧
السعودية	١٠٤٦
الصومال	٢٣
السودان	١٢٨
سوريا	٥٢
تونس	٢٠٩
الامارات	٥٨
اليمن	٢٧

مصدر الجدول: انطوان زحلان، التخطيط التربوي والتحولات التقنية المعاصرة، المجلة العربية للتربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) السنة ١٧، العدد١، ١٩٩٧، ص١٦١.

الجدول المرقم (٤)

ناتج البحث والتطوير في البلدان العربية والبلدان الصناعية (لكل مليون من السكان)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧
الوطن العربي	٢٥,٦	٣٠,٦	٤٤,٧
استراليا	٧٣٩	١,٢٨٠	٢,٢٤٤

اسبانيا	١١٤	٦٩٨	١,٠٢٦
السويد	١,١٧١	٢,٠٠٠	٢,٦٠٦
سويسرا	١,٢٢١	٢,٢٨٨	٣,٣٠١
فرنسا	٦٣٤	١,٠١٧	١,٤٨٨
اسرائيل	١,٤٧٤	٢,١١٠	٢,٥٤٦

مصدر الجدول: انطوان زحلان، العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية: البحث والتطوير ووظائفهما، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٣/ ٢٠١١)، ص٣٠.

٣. انعدام الحريات الاكاديمية والفكرية العامة وعدم توفر المناخ السياسي الملائم للإبداع والحداثة العلمية وبالأخص للمراة، وعدم توفير فرص مشاركة المراة ذات النخب العلمية في بناء اسس التقدم والازدهار العلمي والتقدم التقني وامتلاك المستقبل.

اذ ان تجارب ما تعرف بالانتقال الديمقراطي التي تحدث الان في مجتمعاتنا العربية كان لها الاثر السلبي على الوضع العربي، اذ تزايدت حدة اساليب القمع والاقصاء والتهميش والحرمان، وبالاخص للمراة، وهذا الاقصاء يزداد يوما بعد يوم[١١].

٤. قلة الحوافز المادية وعدم توفير الدعم لبراءات الاختراع للعلماء العرب وبالاخص النساء منهم، مما يلجأ هؤلاء العلماء الى التوجه لخارج بلدانهم لغرض بيعها للدول المتقدمة التي تتكالب لشرائها والاستفادة منها.

ان هجرة العقول الكبيرة كان له الاثر على التنمية البشرية، وقد اكدت الاحصائيات ان الدول العربية تفقد سنويا نصف عدد الاطباء حديثي التخرج و٢٣% من المهندسين، و١٥% من العلماء مما يتسبب في فقدان حوالي ٢ مليار دولار سنويا، والدول التي يتم التهجير لها هي بريطانيا وكندا ودول اوربا[١٢].

٥. افتقاد بلداننا العربية لمنظومة قومية لنشر المعرفة في ارجائها فيما لم يتم بعد تطوير مثل تلك المنظومات في الوطن العربي، وهذا يعني ان الاقطار العربية لم تنتفع بعد من قوى العلم والثقافة المتقدمة الا على نطاق ضيق، وهذا ما وضحه تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٦ اذ بين انه رغم وجود ١٠١ جامعة لكل مليون نسمة من السكان في المنطقة العربية مقارنة مع ما بين (٢-٦) في بعض الدول المتقدمة، وهو ما يعد

تقدما ملحوظا الا ان واقع البحث العلمي في سائر الدول العربية يعاني من نقص في مقوماته سواء في عدد الجامعات ومراكز الابحاث او القوى البشرية العلمية المدربة[١٣] انظر الجدول المرقم (٥).

كذلك انظر: محمد عارف، حركة الكفاءات العربية والاقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠/٧)، ص٥٣.

الجدول المرقم (٥)

عدد المراكز البحثية في المنطقة العربية

عدد المراكز	الدولة
٧٣	مصر
٣٠	الجزائر
٢٤	تونس
٢٢	العراق
١٨	ليبيا
١٦	المغرب
١٥	سوريا
١٤	السودان
٩	لبنان
٧	السعودية
٧	اليمن
٥	الكويت
٣	الإمارات
٣	الصومال
٣	موريتانيا
٣	قطر
٢	عمان

البحرين	١
جيبوتي	١
المجموع	٢٥٦

مصدر الجدول: بدر سعيد علي الاغبري، واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤/١)، ص١٩.

٦. غياب التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات من البلد نفسه، وفيما بين الجامعات العربية والاجنبية، انظر الجدول المرقم (٦).

فضلا عن حداثة بعض الجامعات العربية وانبهارها بالأساليب الغربية، اذ ان حداثة الجامعات لايعد عيبا في حد ذاته، ولكنه مؤشر على عدم اكتمال فترة النضج في كثير منها،وعدم استقلالها بتقاليد خاصة بها.

الجدول المرقم (٦)

مقارنه بعض اتفاقيات التعاون والتنسيق بين الجامعات العربية بعضها مع بعض ومع الجامعات الأجنبية لعام ٢٠٠٧

اتفاقاتها مع الجامعات		الجامعة
العربية	الاجنبية	
صفر	٣٣	قاريونس
٢	٢	دمشق
صفر	٣٠	التونسية
٢	٩	الخرطوم
صفر	٥	هواري بومدين
٢	٩	البصرة
٩	٣٩	اليرموك
٢	٦	بير زيت
٤	١٢	الكويتية

٣	٤	المستنصرية
٢	١٠	عدن
١	٥	الموصل

مصدر الجدول: بولرباح عسالي، مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١١/ ٢٠٠٨)، ص٧٢.

هذا فضلا عن أسباب أخرى كما هو الحال في[١٤].

١. عدم وضوح الرؤية عن مردود التعليم الجامعي وكيفية الاستثمار فيه لأغلب الدول العربية.
٢. التركيز على التوجه النظري اكثر من الجانب التطبيقي.
٣. قلة توافر المراجع والدوريات والمجلات العلمية الحديثة في مكتبات الجامعات والكليات وعدم توافر المواد العلمية ومستلزمات البحث العلمي اللازمة للتجارب العلمية والتطبيقات على المستوى المطلوب.
٤. يكشف الواقع الفعلي للبلدان العربية عن (حلقه مفقودة) بين التعليم والتنمية أو بعبارة أخرى ضعف في العائد الإنمائي للتعليم بالنظر إلى محدودية إسهام خريجي المؤسسات التعليمية في قطاعات الإنتاج من خدمات مختلفة... ففي قطاع خدمات المختلفة يتصف العديد من خريجي العاملين بها، وبالأخص في القطاع الحكومي بانخفاض الكفاءة وضعف الجسدية في العمل[١٥].

ويعزز هذا القول ما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣ الذي انتقد الفهم الخاطئ للغرض من التعليم- والذي عمر طويلا- والمتمثل في تحصيل العلم من اجل العمل في الوظائف العامة، وليس لاكتساب المهارات النوعية الأزمة لرفع الكفاءة والإنتاجية للعمل في المجالات التي يطلبها السوق وهو الحكم نفسه الذي أطلقته الكثير من التقارير والدراسات في مختلف الدول العربية.

كما أكدت بعض الدراسات إن هناك عده معوقات تواجه برامج التعليم الجامعي مثل: زيادة الطلب، الهدر التعليمي، مدى كفاءة المخرجات، متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية[١٦].

ان ما تقدم قد أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية، وهذا ما أشارت إليه بيانات منظمة اليونسكو لعام ٢٠٠٩ الى ان نسبة الامية في الوطن العربي هي على نحو ٣٠% ترتفع بين النساء لتصل ٥٠%، واعلى نسبة الامية الموجودة بالعراق بنسبة ٦١% تليها السودان ٥٠% ومصر بنسبة ٤٢% وفي اليمن بنسبة ٣٩%، وفي المغرب بنسبة ٣٨%، وتنخفض النسبة في فلسطين الى ٧%[١٧].

وعليه ان شقاء المرأة العربية التي تدور حول حلقة مفرغة لا يكمن في حرمانها من التعليم فقط، بل أيضا في منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومنظومة القيم الثقافية والموروث الاجتماعي التي تجعل من الدعوة لتحسين وضع المرأة التعليمي غير مجدية ومفرغة من المضمون.

ورغم ان هناك بعض الدول العربية كما هو الحال في مصر والإمارات العربية المتحدة تشهد تحسن كمي في مستويات تعليم المرأة وازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية إلا إن هذه الاتجاهات لن تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية ضد المرأة، والتي تشدد على نحو حصري على الدور الايجابي للمرأة وتعزز الى المساواة بين الرجل والمرأة وفي مختلف نواحي الحياة. اذ ان أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميات وان معدل وفيات الامهات اثناء فترة الولادة في المنطقة العربية هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، واربعة اضعاف معدلها في شرق أسيا، كما لا تزال المشاركة السياسية للمراة في بلداننا العربية هي الاقل[١٨].

والدليل النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة، وضعفها في المشاركة بصورة رسمية في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في السلطة[١٩].

وفقا لما تقدم يتوضح لنا انه على الرغم من ان جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية اقرت الحق في التعليم والتي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العاشر من كانون الاول من ١٩٤٨ في المادة السادسة والعشرين منه «لكل شخص الحق في التعليم ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان وان يكون التعليم الزاميا، ويجب ان يعمم التعليم الفني والمهني وان ييسر القبول للتعليم الجامعي على قدم المساواة التامة للجميع

وعلى اساس الكفاءة، كما ان تطور الشعوب مرتبط بشكل رئيس بقضية التعليم وارتفاع المستوى التعليمي للمراة والذي من شانه ان يدعم التنمية البشرية بكافة نواحيها (الاقتصادية، الصحية، الاجتماعية... الخ)[٢٠].

الا ان ماجاء في التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية الصادرة عن منظمة اليونسكو لعام ٢٠٠٠ ان «عدم المساواة بين الافراد والدول يؤدي الى عدم المساواة في توزيع المعرفة ولا يمكن حل هذه المشكلة بالتوسع والاستيعاب الكامل في التعليم النظامي فقط وعلى المجتمع ان يطرح اشكالا جديدة ومتطورة من الانظمة والبرامج التي تدعم البرامج التعليمية المختلفة». وهذا ما سنوضحه في المبحث الثاني من البحث.

المبحث الثاني
أفكار لتطوير التعليم الجامعي للمراة العربية

ان الحديث عن تطوير التعليم الجامعي للمراة العربية يعد في غاية الاهمية، فهو ينطوي على الرغبة في ارساء دعائم التطور والتحديث، وتوفير مقومات الابداع والابتكار، في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري معرفة وتقنية. اذ يعيش العالم الان مدينة عصر المعلومات التي تتسم بترابط العالم وتفاعله، واتساع نطاق العلاقات الدولية المتبادلة ونمو صناعات جديدة تنحصر نشاطاتها في جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها، واستخدام الالكترونيات في مجالات مختلفة وتوجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي، واعتماد المنافسة الاقتصادية على قدرة المعرفة البشرية وعلى الانتاج والدخول الى المجالات العلم المتطورة، لذا يستلزم تطوير المهارات البشرية وتنمية الكفاءات والقدرات التي تستطيع التعامل مع مخرجات هذا العصر والتكيف مع نتائجه[٢١]، وهناك عدد من المؤشرات يستطيع الخبراء من خلالها معرفة الحالة العلمية لتطور مجتمع ما، وتتمثل فيما يلي[٢٢]:

- متوسط الانفاق على البحث العلمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.
- عدد العلماء والباحثين لكل الف من السكان.
- عدد الابحاث العلمية السنوية المنشورة في المجالات العلمية.
- عدد الحاسبات الالكترونية المتاحة لكل الف من السكان.

- عدد المجالات العلمية.
- عدد مراكز البحث العلمي.
- متوسط الانفاق على الكتب والمجلات لكل فرد من السكان.
- عدد براءات الاختراع المسجلة سنويا لكل الف من السكان.
- نسبة مساهمة مدخلات العلم في الناتج المحلي الاجمالي.
- نسبة مستخدمي الانترنيت لكل الف من السكان.

وبما ان التغييرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة تدعو الى ضرورة ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين وبالأخص للمرأة، مما يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات، وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل،والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء، ونظاما للاعتماد الجامعي وضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية بما يخدم المراة، ولاشك ان الحاجة الى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي على المستوى العالمي(٢٣).

ان التحدي الراهن والمستقبلي المطروح على التعليم الجامعي العربي يتوقف على الكيفية التي سيتم من خلالها اعداد أبناءهم تربويا، اذ إن بناء جيل عربي قادر على المواجهة وعلى التصدي والمشاركة والحضور ورفض كل صيغ التعليم التقليدية السائدة، يشجع على تبني فلسفة تربوية في تربية الأجيال العربية والعناية بها وهدايتها الى سبل المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية.

اذن نحن مطالبون اليوم بتعليم جديد للمراة يعتمد أسسا جديدة: تعليم ينطلق من مبدأ التغيير ويسير على هدى الابداع ويعتمد الحوار على القيم الديمقراطية: تعليم منفتح يعتمد على معطيات التكنولوجيا ومبدأ الاستمرارية وقيم التعاون والتكامل(٢٤).

ان ما تقدم يتطلب قدره غير مسبوقة في:

اولا: وضع أعضاء هيئة التدريس وإمكانية تطويرهم مهاريا ومعلوماتيا، اذ اثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسوب الالي بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس الجامعي مما دفع الجامعات الى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة أساليب التعلم الذاتي،سبيلا لتحسين فعالية وكفاية الطالب والجامعة.

ثانيا: وضع المناهج، ومدى مناسبتها مع المعلومات الحديثة.

ثالثا: وضع الطلاب، ومدى تفاعلهم مع التطور الحادث مهاريا ومعلوماتيا

رابعا: توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.

خامسا: الاتجاه إلى جودة التعليم الجامعي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للأعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي. فمنهج الجودة الشاملة يعد أحد المداخل المعتمدة لإحداث تغييرات هيكلية وإيجاد آليات فاعلة لإشراك مجتمع الجامعة بأسره في عمليات التقويم والتطوير المحققة للآمال والتطلعات، فالجودة الشاملة طريقة للإدارة تهدف إلى رفع الفاعلية والمرونة والقدرة التنافسية للمؤسسة (الجامعة) وتشمل تنظيمها بكاملها، كل قسم وكل نشاط، وكل فرد في جميع المستويات الإدارية والأكاديمية[٢٥].

وتعد الجودة الشاملة إطاراً مناسباً لتنسيق وتوحيد جميع الجهود التطويرية، وذلك لأنها تقدم المزايا التالية[٢٦]:

أ. تشمل جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي على مستوى الجامعة ككل فهي تساعد على إحداث تغيير متكامل يسهل رفع الكفاءة بشكل عام، على اعتبار أن تطوير جزء أو خدمة معينة وبقاء الأجزاء والخدمات الأخرى كما هي عليه يعيق أو قد يمنع تطبيق أي تغيير كلي أو جزئي.

ب. تساعد على عمل هيكل لجميع النشاطات التطويرية بدءاً بوضع رسالة ورؤية الجامعة، وبذلك توفر هيكلاً متكاملاً متناسقاً يوحد جميع هذه الجهود نحو هدف واحد، وبدون هذا الهيكل قد تتضارب هذه الجهود.

ت. تركز إدارة الجودة الشاملة على قياس وتقييم الأداء وهو أحد أهداف إجراءات التطوير.ان ما تقدم يتطلب[٢٧]:

١. تعاون ومشاركة نسوية فعالة في عملية تخطيط وتطوير التعليم الجامعي (وزارة التعليم الجامعي، وزارة التخطيط، وزارة التربية، رجال الأعمال، الغرف التجارية والصناعية)، ومن ثم الوصول إلى القرارات التخطيطية للتطوير والآليات المناسبة لتنفيذها.
٢. رفع كفاءة الأداء لمؤسسات التعليم الجامعي والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.
٣. تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية من خلال الأخذ بمنهج المؤسسة الإلكترونية، ومن توفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية وانطلاقها لتواكب العصر.
٤. الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وبالأخص الكادر النسوي ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية.
٥. إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية بمؤسسات التعليم الجامعي، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب مسارات التنمية، وأيضاً التركيز على استخدام الوسائط المتعددة في عمليات التدريس الجامعي (لماذا ندرس؟ ماذا ندرس؟ وكيف ندرس؟). فضلاً عن أهمية إدخال البعد الدولي في المناهج وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية BENCHMARKING مع جامعات الدول المتقدمة، ومن ثم تحقيق عالمية مؤسسات التعليم الجامعي[٢٨].
٦. الاستفادة من تقنيات التعليم عن بُعد وتبني الجامعات المفتوحة، مما يعطي فرصة أكبر للنساء الراغبات في التعلم، فضلا عن تحسين مستويات التدريس والتعليم الجامعي.
٧. التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم الجامعي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم الجامعي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

وتأسيسا على ما تقدم، فان هناك عدد من النقاط الستراتيجية لبناء ثقافة نسوية عربية جديدة وعقلية عربية متنورة، أهمها[٢٩]:

بناء العقل العلمي:

تتطلب هذه المرحلة بناء العقل العلمي للمراة والخروج من دائرة التقليد من خلال العمل على تحرير العقل من إمراض الاستظهار والحفظ والتلقين ومن ثم بناء الأسس المنهجية للتفكير الحر الذي يمكن الطالب والطالبة من امتلاك القدرات الذهنية والعقلية التي يقتضيها منطق حياة والتفكير في عصر العولمة.

مما يتطلب تطوير مهارات الطلاب الادراكية والعقلية وتزويدهم بمهارات التحليل والتركيب والتفكيك والتفسير والافتراض والاكتشاف، وتمكينهم من مختلف المنهجيات العقلية والفكرية التي تعطيهم القدرة على فهم الظواهر وتحليلها، ومن ثم اتخاذ القرارات الذكية في المواقف الصعبة.

١. بناء العقل النسبي:

وذلك برسم للظاهرة الواحدة مدى واسعا من الاحتمالات، وهذا يجعل العقل اكثر نضارة وحيوية وانطلاقا وفعلا، اذ ان الحقيقة متغيرة دائما والكون يتحرك في دائرة التغير والتبدل من حال الى حال.

٢. بناء العقل على مبدأ الاختلاف:

الاختلاف مبدأ الوجود، والتطابق هو استثناء مستحيل، هذه القاعده يجب ان تؤخذ منطلقا في بناء منطق الاجيال لقبول الاختلاف ورفض التماثل والتطابق، وفي هذا المبدأ تتحقق في النهاية منطلقات قبول الاخر على مبدأ الاختلاف، وقبول الافكار المضاده دون تعصب أو صدود وانكفاء.

٣. بناء العقل على مبدأ التغير الدائم

العالم يتغير بايقاعات ضوئية، والقانون الوحيد الثابت في هذا الكون هو قانون التغير والذي اقرته الشرائع والقوانين السماوية.

وفي هذا المنطلق وبعيدا عن كل ممانعة ثقافية يجب اعداد اجيال نسوية تتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم، وان تدعم ادوارها في نشر قيم الحداثة دون تفريط في وظيفتها التقليدية المتمثلة في خلق مناعة ذاتية لدى الافراد ضد الذوبان في العولمة.

٤. بناء العقل المعقد:

الكون ليس نظاما شموليا فحسب بل هو دوامة من الحركة اللا مركزية، ولذا فهذا التعقيد وهذه الدوامة من التفكير يحتاجان الى نوع من التفكير الشمولي المتنوع والمعقد القادر على اكتناء الطابع العالمي والكوني للأشياء، والقادر على إدراك الوحدة والتنوع في الشرط الإنساني انه نوع من التفكير متعدد الاتجاهات للمراة، مهيأ لأدراك الظاهرة في كليتها وشموليتها وتغايرها(٣٠).

الخاتمة

لقد قطعت المراة العربية مشروعها التعليمي مسافة طويلة، لكن رحلتنا كنساء لم تنته بعد، بل هناك العديد الذي ترغب في تحقيقه، كما ان جامعاتنا العربية اليوم هي احد الاعمدة الاساسية ليس فقط للتنمية العلمية والثقافية، بل ايضا للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعاملا نافذا للحوار بين الثقافات وتعزيز اسس التعايش السلمي العالمي، هذا فضلا عن مسؤوليتها في تحقيق التكامل العربي وعلى مختلف المستويات.

ونتيجة لمساهمتها الفاعلة يستدعي ايلاء اهمية قصوى لتطوير جودة التعليم الجامعي في الدول العربية وتنميته حتى ترقى جامعات المنطقة او بعضها على الاقل الى مصاف جامعات النخبة في العالم.

ان ما تقدم يتوقف الى حد كبير على مدى استعدادها للرفع من مستوى كفاءتها العلمية وجودتها الاكاديمية، وقابليتها للتكيف مع المعايير العالمية في هذا المجال ولكون جامعاتنا العربية تتوفر على مؤهلات بشرية كبيرة وبالاخص الكادر النسوي منها يمكن لها لو أحسن تأهيلها وتشجيعها تحقيق نتائج علمية كبيرة، ولذلك يمكن الاسترشاد ببعض الاستنتاجات والتوصيات عسى ان تنفع القارىء الكريم والمختصين بهذا الموضوع، وهي على التوالي:

أ- الاستنتاجات:

١. عدم الاهتمام بالباحثة العربية على وجة الخصوص وعدم تأمين مستلزمات العيش الكريم له وتوفير جو علمي بعيد عن البيروقراطية والروتين مقارنة بالبلدان الاخرى مما دفع الى هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية المعول عليها في التخطيط للتنمية واجراء البحوث العلمية والعمل على تطبيق نتا ئجها.

٢. غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة، اذ تفتقر معظم البلدان العربية الى سياسات واضحة للبحث العلمي والتي تتضمن تحديد الاهداف والاولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الامكانات المادية الضرورية.

ففي معظم البلدان العربية يرتبط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات وخطط ستراتيجية كما يحدث في الغرب، وتعد هذه المشكلة من أسوأ المعوقات التي قد تحد بالبحث العلمي الى نقطة الصفر مع كل تغيير في الاشخاص.

٣. عدم وجود علاقة صحية بين الجامعات والوحدات الانتاجية والتدريس كهدف رئيس للجامعة وعدم الاهتمام بالبحث العلمي مع غياب التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية.

٤. عدم الاهتمام بستراتيجيات التحديث العربية وعدم توازنها وعدم فاعليتها، لان الاصل في التحديث والتطور العلمي او الحداثة العلمية هو في بناء ستراتيجية حقيقية ناجحة تعظم من الاستثمارات العلمية المفيدة في كل ميادين تكوين رأس المال الاقتصادي والعلمي والتقني والعسكري والاجتماعي وتحرير الشعوب والجماعات والامة من الخوف والاستلاب الواقع في المجتمعات العربية حاليا وذلك لاعتمادها الكلي على التقنيات والبحوث العلمية المستوردة من الدول الاخرى والتي تنفق عليها اموالا طائلا لو استخدمت جزءا منها في بلدانها لأنتج الباحثون والباحثات العرب افضل منها وباقل منها تكلفة.

٥. الحق في السعي للمعرفة والوصول في البحث عن الحقيقة بما يخدم تنمية الفكر العام للوصول الى اقصى درجات التحصيل المعرفي.

٦. اعتبار الجامعات مؤسسة اجتماعية، تعلم وتبحث، وتعزيز مبادئ أساسية في المجتمع وأفراده كالحرية والعدالة والكرامة والإنسانية والتضامن الإنساني: وهي قيم لابد أن يتحلى بها المجتمع بأكمله كوحدة اجتماعية لانها تفضي الى مجتمع متكامل وذو وحدة وتماسك، كما يؤدي الى تضامن وشراكة في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع وما يصبو إليه أفراده.

٧. ان مشاركة المراة في المحافل التعليمية دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته، وهذا لن يتم دون تغير جذري في بنية النظم السياسية العربية المسيطرة.

٨. لابد من اعادة تقييم البدايات التاريخية للمشاريع النسوية العربية سبيلا لمعرفة تلافي الاخطاء، وتجنب العمل بها مستقبلا.

ب- التوصيات:

١. زيادة التمويل الحكومي للبحث العلمي من الموازنة العامة للدولة.

٢. انشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي في الجامعات العربية كافة.

٣. توفير المصادر العلمية كالمجلات والدوريات ووقائع المؤتمرات والندوات العلمية وتسهيل عملية النشر داخل الدول العربية.

٤. تشجيع المؤسسات الانتاجية والخدمية للقطاعين العام والخاص على تخفيض نسبة من الارباح للجامعات.

٥. انشاء جائزة تقدم سنويا لاحسن جامعة وكتاب متميز وبحث متميز يتناول اهم قضايا بلداننا العربية.

٦. انشاء مراكز علمية في مختلف الجامعات العربية وتوفير الامكانات اللازمة لها.

٧. انشاء لجنة على مستوى كل جامعة عربية للاشراف على مهمة تطوير جودة البحث العلمي وفق المعايير العالمية.

٨. تطوير المواقع الالكترونية للجامعات والمؤسسات الاكاديمية العربية لتتوافق مع المعايير العلمية الخاصة بالتصنيف.

٩. تعزيز التعاون العلمي بين الجامعات العربية.

١٠. ضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرحل مع ضرورة الحد من كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك علاوة على التركيز الشديد على تعليم المرأة في مناطق الريف.

١١. العمل وبشكل سريع على تحسين وتعديل صورة المرأة في المناهج الدراسية والقضاء على المفهوم النمطي والذهني السائد عن دور المرأة كربة بيت مع تسليط الضوء على كافة مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها.

١٢. التعامل التام بين جميع مؤسسات المجتمع العام والخاص للقضاء على الفقر وتقديم المنح اللازمة لتعليم الفتيات الخاصة في المناطق المحتاجة والتنسيق مع وسائل الاعلام لخدمة ذلك.

١٣. تفعيل قانون الزامية التعليم والمواد الواردة فيه بخصوص ضمان حق الفتاة العربية في التعليم، وضمان حماية هذا الحق.

١٤. على المستوى الاعلامي، تحسين صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام بهدف إزالة الصورة المبتذلة للمرأة مع دعم عملها كحق أساسي للإسهام في التنمية.

١٥. توسيع قاعدة استخدام الانترنيت وتسهيل عمليات حصول الباحثين والاساتذه الجامعيين على خطوط الانترنيت وتوفير الحاسبات بأسعار مناسبة لهم.

١٦. أن رفع مستوى مشاركة المرأة في المؤسسات التعليمية والسياسية والتنموية لن يتم دون توحيد جهود المنظمات والهيئات المدنية النسوية، من خلال اقرار خطة عمل مستنيرة تدعم بها جهود المراة للوصول الى المواقع التعليمية والسياسية والادارية العليا.

المصادر

[1] صلاح مهدي عبد المظفر، التعليم الجامعي في العراق– تحديات الواقع والمستقبل، صحيفة المواطن، ٢٠١٢/٥/٧، ص٣.

(٢) نغم نذير شاكر، دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، اذار/ ٢٠٠٩)، ص٨٢-٨٣.

(٣) انترنيت: منير بشور، ضمان الجودة في التعليم الجامعي في البلدان العربية، ٢٠٠٢، ص٢.

(٤) انترنيت: محمد الصوفي، التعليم الجامعي والبحث العلمي، مركز المشكاة، ٢٠٠٢، ص٥ www.mashakat.net

(٥) بولرباح عسالي، مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨/١١)، ص٧٠.

(٦)حذام زهور عدي، قضايا المراة العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص١٣٩.

(٧) منظمة بنت الرافدين هي منظمة نسوية عراقية.

(٨) احمد جابر، المراة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥/١١).

(٩) علي شوكت احمد العبيدي، عبدالله محمد الدباش، الانفاق على البحث العلمي العربي في ظل الريادة العلمية العالمية، مجلة الدنانير، العدد ٢، (بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية)، ص٢٢٩-٢٣٠.

(١٠) علي شوكت احمد العبيدي، عبدالله محمد الدباش، مصدر سابق، ص٢٣١.

(١١) علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٣٥.

(١٢) انطوان زحلان، العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية: البحث والتطوير ووظائفهما، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٣/ ٢٠١١)، ص ٢٢.

[١٣] علي شوكت احمد العبيدي، عبدالله محمد الدباش، مصدر سابق، ص٢٢٢.

[١٤] بدر سعيد على الاغبري، واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق، ص١٣٥.

[١٥] بولرباح عسالي، مصدر سابق، ص٦٣.

[١٦] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣، ص١٧٨.

[١٧] انترنيت: المنتدى السياسي العربي، حقوق المرأة العربية تبدأ من التعليم، ٢٠١١/٨/٢٩، ص١.

[١٨] ميرفت حاتم، ماذا تريد النساء؟ نحو خريطة نقدية للاتجاهات المستقبلية للنسوية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢/٧)، ص٢٣.

[١٩] نيفين مسعد واخرون، الاداء البرلماني للمراة العربية– دراسة حالات مصر وسوريا وتونس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٠٦، كذلك انظر: جميل مطر واخرون، الخريطة السياسية والاحتماعية للنائبات العربيات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥، ص١١.

[٢٠] المادة (٢٦) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الامم المتحدة.

[٢١] ايهاب عبد الرزاق الحيالي، اليات تقييم وتطوير البرنامج المؤسسي لمؤسسات التعليم الجامعي وفق معايير التميز، كلية الهندسة، جامعة بابل، ٢٠٠٥، ص١.

[٢٢] علي شوكت احمد العبيدي، عبدالله محمد الدباش، مصدر سابق، ص٢٢٥.

[٢٣] انترنيت: سوسن شاكر، أفكار لتطوير التعليم الجامعي في الوطن العربي، الحوار المتمدن ٣٦٩٦، ٢٠١٢/٤/١٢، ص١.

[٢٤] انترنيت: صلاح الدين عبد الرحمن الصفتي، البحث العلمي في الوطن العربي الى اين؟، مجلة كلية الزراعة– جامعة عين شمس، ١٧ سبتمبر/٢٠١١، ص٣.

[٢٥] منير محمد الغضبان، الحقوق المائة للمراة المسلمة، ط١، (مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١١)، ص١٧٢.

(٢٦) انترنيت: محمد مسعد ياقوت، مستقبل البحث العلمي في الـــوطن العربـــي، ٢٠٠٥، ص٦. www.google.net

(٢٧) انترنيت: راندة النجدي عرافة، فلسفة التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، ٢٠٠٤، جنين، ورشة عمل، ص٧. www.janen.com

(٢٨) راجع: صلاح الدين الصفتي، مصدر سابق، ص٨.

(٢٩) نغم نذير شاكر، مصدر سابق، ص٨١.

(٣٠) نغم نذير شاكر، مصدر سابق، ص٨١.